

تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وأثرها على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة

عبد الرحمن محمد سليمان رشوان

الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا - خان يونس

ملخص:

هدف البحث بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وأثرها على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة في مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في قطاع غزة.

وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فرضيات البحث، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الجانب النظري، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، ويتكون مجتمع البحث من جميع مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (36) مكتب الحاصلين على شهادة مراجع قانوني مزاو من جمعية مدقي الحسابات القانونيين الفلسطينيين والذي يتكون من (72) مراجع، ونظراً لصغر حجم المجتمع استخدم الباحث الحصر الشامل للمجتمع، حيث تتكون من جميع المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية والبالغ عددهم (72) مراجع (بواقع عدد 2 مراجع لكل مكتب مراجعة).

كما توصلت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- 1- أنه يوجد أثر لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
 - 2- أنه يوجد أثر كبير للأهمية النسبية على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
 - 3- أنه يوجد دور للأهمية النسبية في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة.
- كما أوصت الدراسة بضرورة تحديد الأهمية النسبية والإطار الزمني بشكل دقيق لتنفيذ عملية المراجعة، كما يجب أن يثبت المراجع في تقريره قيمة المخاطر التي وجدها والتي أكتشفها وأسبابها وطريقة علاجها.

الكلمات المفتاحية: مخاطر المراجعة، الأهمية النسبية، تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

Abstract:

The research aimed mainly to scientific rooting through identifying the relationship between the audit and the relative importance of risk analysis and its impact on the planning and implementation of the review process in the external audit operating in the Gaza Strip offices.

To answer research questions and test hypotheses, the researcher relied on the descriptive and analytical approach to identify and clarify the theoretical side, and analyzing the results of the field study, the research community consists of all external audit operating in the Gaza Strip, offices and totaling (36) Office of the recipients of an auditor certified practitioner of Auditors Palestinian Certified Public Accountants Association, which consists of 72 references, and due to the small size of the community, the researcher

used comprehensive inventory of the community, which consists of all auditors working offices external audit totaling (72) References (by number two references for each office review).

The study concluded to the following findings:

1. that there is a trace of the audit risk and materiality in planning and implementing the review process.
2. that there is a significant impact of the relative importance to the planning and implementation of the review process.
3. that there is the role of the relative importance in overcoming the problems that result from risk review process.

The study also recommended the need to determine the relative importance and the time frame accurately to perform the review process, also the references must prove in his report the risks that he found and discovered, their causes and their treatments.

Key words: audit risk, the relative importance, planning and implementation of the review process.

مقدمة:

يعتبر مفهوم الأهمية النسبية بمثابة الأساس لتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها، خاصة معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، ويرتبط استخدام مفهوم الأهمية النسبية بتأثير الأخطاء والمخالفات على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وعند التخطيط لعملية المراجعة يجب على المراجع دراسة أسباب وجود تحريف جوهري بالقوائم المالية، كما يكون تقديره المحدد لمستوى الأهمية النسبية متعلقاً بأرصدة حسابات معينة ونوع معين من المعاملات، يجب على المراجع تخطيط خطر المراجعة بحيث يخفضها إلى أقل مستوى مقبول، وعلى المراجع بعد تقييمه للخطر الملازم وخطر الرقابة أن يحدد مستوى خطر الاكتشاف الذي يكون مستعداً لقبوله، وأن يختاره وفقاً لتقدير إجراء التحقيق المناسب.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد الحكم المبدئي بشأن تقدير الأهمية النسبية وكثيراً ما يغير المراجع من تقدير حكمه المبدئي للأهمية النسبية أثناء عملية المراجعة وذلك لأن الأهمية النسبية تؤثر على نوع الرأي الذي يتعين على المراجع إصداره بشكل مباشر وفوري، وفي التطبيقات العملية للمراجعة فإن تقرير مستوى الأهمية النسبية في ظل موقف معين بأنه حكم مهني صعب وليس هناك إرشادات محدده وبسيطة تمكن المراجعين من تقرير ما هو جوهري أو ليس جوهري، وذلك أدى إلى غياب الإرشادات المرتبطة بالأهمية النسبية والحكم الشخصي للمراجعين الذي يختلف فيما بينهم بالنسبة

لنفس الموقف نظرا لاختلاف تقدير كل مراجع للمخاطر المرتبطة بعملية المراجعة والعميل والأعمال واختلاف موقف المراجعين في اختيار المؤشر الأنسب للتعبير عن الأهمية النسبية .

ويحتاج المراجع إلى دراسة الأهمية النسبية للأخطاء غير المصححة، وإذا خلص المراجع إلى أن هذه الأخطاء قد تكون هامة، يتطلب الأمر من المراجع دراسة تخفيف مخاطر المراجعة عن طريق توسيعه لإجراءات المراجعة، وأن يطلب تعديل القوائم المالية، كما أكد معيار المراجعة رقم (47) على دراسة مخاطر المراجعة والأهمية النسبية معا في كل مجال تخطيط المراجعة وتقييم نتائج عملية المراجعة والقوائم المالية كوحدة واحدة.

مشكلة البحث:

يحدد معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية الإجراءات التي يتعين على المراجع القيام بها وذلك من خلال مراجعته القوائم المالية وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، وعلى المراجع أن يأخذ في الاعتبار عند تخطيط عملية المراجعة الأمور التي قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية، وتتوقف اعتبارات المراجع لمخاطر المراجعة والأهمية النسبية على حكمه المهني في الحصول على تأكيد معقول باكتشاف الأخطاء والغش التي يعتقد أنها جوهرية، وتتغير اعتبارات المخاطر والأهمية النسبية بتغير حجم المنشأة وتعدد عملياتها والخبرة المهنية للمراجع وقد ركزت الأبحاث في هذا المجال على تقدير الحكم الشخصي للأهمية النسبية للشركات، وتم تقديم اقتراح بأن الأمر يتطلب إجراء بحوث مستقبلية تهدف إلى دراسة و فحص آثار طبيعة العمل ونوع صناعته على أحكام تحديد الأهمية النسبية، كما تم الإشارة إلى أن الدراسات السابقة قد ركزت على دراسة أحكام الأهمية النسبية في مرحلة تقييم أدلة الإثبات في المراجعة، ودعت إلى إجراء أبحاث مستقبلية لدراسة الأهمية النسبية في مرحلة تخطيط عملية المراجعة والمخاطر المرتبطة بها.

ومن خلال ما تقدم تكمن مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- 1- هل يوجد أثر لمخاطر المراجعة على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة؟
- 2- هل يوجد أثر للأهمية النسبية على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة؟
- 3- هل يوجد دور للأهمية النسبية في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى الآتي:

- 1- التعرف إلى مدى التزام المراجعين الخارجيين بأخذ العلاقة بين الأهمية النسبية ومستوى المخاطر في الاعتبار عند تخطيط عملية المراجعة.

- 2- بيان أثر مخاطر المراجعة على تخطيط وتنفيذ وتقييم نتائج إجراءات عملية المراجعة.
- 3- بيان أثر الأهمية النسبية على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.
- 4- التعرف إلى دور الأهمية النسبية في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة.
- 5- التعرف إلى المخاطر المرتبطة بالأهمية النسبية، سواء مخاطر المراجعة أو الأعمال أو العميل.

أهمية البحث:

أولاً- الأهمية العلمية:

تظهر أهمية هذا البحث في كونها تبحث تحليل العلاقة بين مخاطر المراجعة والأهمية النسبية وأثرها على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة في مكاتب المراجعة الخارجية العاملة بقطاع غزة، وقد شهد الفكر المحاسبي المعاصر بعض الدراسات والكتابات التي تناولت مفهوم تحديد مخاطر المراجعة وارتباطه بالأهمية النسبية، وسيكون هذا البحث مساهمة علمية متواضعة يستفيد منها الباحثون والمهتمون في هذا المجال.

ثانياً- الأهمية العملية:

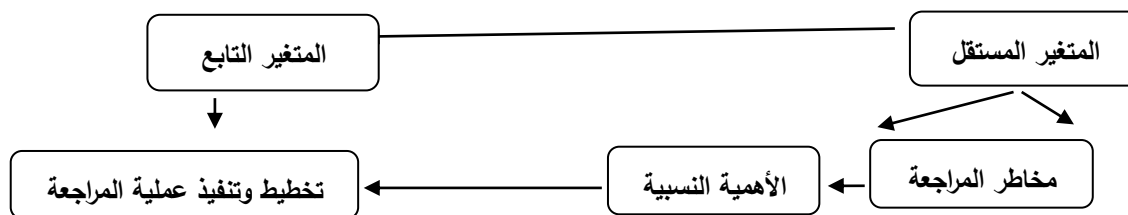
إن تحديد الأهمية النسبية لمخاطر المراجعة سيساعد المراجع الخارجي من تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بشكل سليم، فضلاً عن الفوائد التي تعود على عملية المراجعة وزيادة الثقة بها. فرضيات البحث: بناءً على مشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:-

الفرضية الأولى: يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين مخاطر المراجعة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

الفرضية الثانية: يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية و تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية ودورها في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة.

متغيرات البحث:



منهج البحث: لتحقيق هدف البحث، والإجابة على التساؤلات البحثية التي وضعها الباحث، والتي تمثل جوهر المشكلة، ومحاولة لاختبار فرضيات البحث استخدم الباحث:

أولاً- المنهج الوصفي: ويتكون من الإطار النظري واختبار فرضيات البحث للوصول إلى نتائج البحث، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والبحوث والرسائل العلمية التي تحدثت وتناولت أدبيات الموضوع.

ثانياً - المنهج التحليلي: وفي هذا الإطار يعتمد الباحث على هذا المنهج لدراسة مشكلة الدراسة التي من خلالها يمكن الإجابة عن التساؤلات البحثية وحل المشكلة واختبار فرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة، وذلك من خلال قيام الباحث باستطلاع عينة الدراسة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة عن طريق توزيع استبانة وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

تقسيمات البحث: في ضوء أهمية هذا البحث، وتحقيقاً لمشكلة وأهداف البحث ومراعاة المنهج المتبع في البحث لتكوين إطار علمي من خلال الدراسة النظرية، فقد تم تقسيم هذا البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الأهمية النسبية في المراجعة.

المحور الثاني: مستويات واستخدامات الأهمية النسبية في المراجعة.

المحور الثالث: تقييم مخاطر الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (الخطيب، 2001): هدفت هذه دراسة إلى دراسة تحليلية لتأثير تقييم المراجع الخارجي لدرجة المخاطر على درجة اعتماده على إدارة المراجعة الخارجية، وقد أظهرت هذه الدراسة أن درجة المخاطر لها تأثير جوهري على درجة اعتماد المراجع الخارجي على إدارة المراجعة الخارجية، وأن المراجعين لا يستفيدون الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة لإدارة المراجعة الخارجية، على الرغم من إقرارهم بأهمية ذلك، وطبقت هذه الدراسة على مكاتب التدقيق الأردنية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت بضرورة تحديد مخاطر عملية المراجعة بشكل دقيق لما لها من تأثير على درجة اعتماد المراجع الخارجي على إدارة المراجعة الخارجية

2- دراسة (عوض، 2005): وهدفت إلى دراسة تأثير مجموعة من الاستراتيجيات المقترحة لقياس وضبط مخاطر الأعمال في المراجعة على جودة الأداء المهني للمراجع، كما توصلت هذه الدراسة إلى العمل على تطوير شكل تقرير المراجع ليفصح عن درجة المخاطر النهائية التي يتحملها المراجع، في سبيل إبداء الرأي المهني، وكذلك أسباب قبول درجة معينة من المخاطر، وذلك لإخلاء مسؤولية المراجع، وطبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من ثلاث فئات: الأكاديميين، مكاتب المحاسبة والمراجعة، وطالبي الخدمة، واستخدمت المنهج التحليلي، وأوصت الدراسة ضرورة العمل على تقليل تأثير انعكاسات مخاطر

الأعمال على جودة الأداء المهني، والعمل على قياس وضبط مخاطر الأعمال التي تؤدي إلى زيادة جودة الأداء المهني

3- دراسة (الحسيني، وأمين، 2006): وهدفت إلى مناقشة الجوانب المختلفة للأهمية النسبية للمراجعة، وأسس وقياس ومجالات استخدام الأهمية النسبية، ثم مناقشة أهمية استخدامها لرفع كفاءة عمل المراجعة، وتوصلت إلى أن مفهوم الأهمية النسبية واستخداماتها ومحدداتها في المحاسبة ليست مشابهة لما هي عملية في المراجعة وغالبا ما يظهر تطبيقها في مجال التدقيق بشكل أكثر وضوحا مما في المجال المحاسبي، وأجريت هذه الدراسة على المدققين الخارجيين بمكاتب التدقيق العاملة في عمان، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بتحديد المفهوم الخاص بالأهمية النسبية واستخداماتها ومحدداتها وتطبيقاتها في عملية في المراجعة.

4- دراسة (الطفي، 2008): هدفت هذه الدراسة إلى تحسين دقة أحكام المراجعين لأغراض تقييم مخاطر وجود الغش في التقارير المالية باستخدام وسائل دعم القرار، وتوصلت إلى أن المراجع يعتبر هو المسئول عن تخطيط وأداء عمليات المراجعة على نحو توفير تأكيد مناسب بان القوائم المالية خالية من أي تحريفات مادية مؤثرة بسبب وجود غش، ويفيد ذلك من الأمور ذات الأهمية النسبية الكبيرة، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية على مراجعي الحسابات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة أن على المراجع بذل العناية المهنية اللازمة عند تخطيط وأداء عملية المراجعة لتوفير التأكيد المناسب بان القوائم المالية خالية من أي تحريفات مادية مؤثرة بسبب وجود غش.

5- دراسة (أبو ميالة، زبانية، 2012): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي 520 من وجهة نظر مراجعي الحسابات، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن الانحرافات المحتملة أدت إلى تخفيض مخاطر المراجعة، وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية من مدققي المزاوون للمهنة في الضفة الغربية وعددهم (83) مدقق، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي، كما أوصت الدراسة على مدقق الحسابات تطبيق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لمساعدته في فهم الأعمال وتحديد مناطق الخطورة المحتملة.

6- دراسة (جربوع، صباح، 2015): هدفت هذه الدراسة إلى تعرف مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الأهمية النسبية ومستوى مخاطر المراجعة، فكلما ارتفع مستوى الأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر المراجعة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت هذه الدراسة على عينة من مراجعي الحسابات القانونيين العاملين في قطاع غزة وعددهم (147)، كما أوصت الدراسة أنه يتوجب على

المراجع الخارجي مراجعة التقديرات المحاسبية التي اعتمدتها إدارة المنشأة والتأكد من دقتها وصحتها ومعقوليتها.

7- دراسة (DeZoort, et al, 2006): هدفت الدراسة إلى تقييم تأثيرات قوة ضغوط مساعلة مراجع الحسابات علي أحكامه المتعلقة بالأهمية النسبية، كما توصلت الدراسة إلى قوة ضغوط مساعلة مراجع الحسابات تؤثر علي تحفظ مراجع الحسابات، القابلية للتبوع، وجهوده في مهمة الأهمية النسبية، وطبقت الدراسة على مكاتب المراجعة الخارجية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت الدراسة بضرورة التقليل من ضغوط المساعلة لمراجع الحسابات الخارجي علي أحكامه المتعلقة بالأهمية النسبية التي قد تؤثر علي تحفظ مراجع الحسابات من إبداء الرأي

8- دراسة (Blay A., et al, 2008): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على قياس مخاطر وجود أخطاء جوهرية ودورها في توضيح قرارات تخطيط عملية المراجعة، كما توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن تقييم مخاطر المراجعة يؤثر بشكل جوهري على إجراءات المراجعة المخططة، وكذلك فإن تقييم المخاطر بشكل مرتفع يرتبط بشكل مباشر بجمع أدلة أكثر إقناعاً من حيث طبيعته، وأجريت هذه الدراسة على أربعة شركات مراجعة كبرى، واستخدمت المنهج التحليلي، وأوصت الدراسة بالعمل على تقييم مخاطر المراجعة بعناية مهنية فائقة لأنها تؤثر بشكل جوهري على إجراءات عملية المراجعة المخطط القيام بها.

9- دراسة (Matarneh, 2011): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى قيام مراجعي الحسابات في الأردن بتقييم المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف عند مراجعة القوائم المالية، كما بينت نتائج الدراسة أن هناك التزاماً من قبل مراجعي الحسابات في الأردن في تطبيق إجراءات عملية المراجعة، والقيام باختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل سليم وذلك عند تقييم مخاطر الرقابة، وطبقت هذه الدراسة على عينة مكونة من (70) من مراجعي الحسابات في الأردن، واستخدمت المنهج الوصفي، وأوصت الدراسة بتعزيز التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي خلال عملية المراجعة للتقليل من مخاطر تحريف البيانات المالية إلى أدنى حد ممكن.

10- دراسة (Hajihaa 2012): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على المخاطر المكونة لنموذج مخاطر المراجعة في إيران، إذ إن تقييم المخاطر في عملية المراجعة يؤثر بشكل مباشر على تكلفة وتوقيت وجودة عملية المراجعة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على تقييم مخاطر المراجعة هي العوامل المؤثرة في المخاطر الملازمة، وطبقت هذه الدراسة على عينة من 60 من مدراء وشركاء وعاملين بمكاتب المراجعة الإيرانية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وأوصت

الدراسة بضرورة إزالة الاختلافات في القضايا المهنية مثل تقييم المخاطر، و ثقافة وبيئة الشركات محل المراجعة، ويمكن لذلك أن يساعد في تعزيز دقة التقييمات، وخصوصا في تقييم عوامل الخطر السيطرة.

المحور الأول: مفهوم الأهمية النسبية في المراجعة:

أولاً: تعريف الأهمية النسبية في المراجعة:

عرف المعيار الأمريكي SAS No.47 الأهمية النسبية بأنها: "قيمة السهو أو التحريف الذي لحق بالمعلومات المحاسبية والذي يجعل من الممكن - في ضوء الظروف المحيطة - أن يتغير أو يتأثر حكم الشخص العادي الذي يعتمد على هذه المعلومات ، نتيجة لهذا السهو أو التحريف"(AICPA, 2003). ويتطلب مفهوم الأهمية النسبية من المراجع أن يقوم بدراسة كل من الظروف المحلية بالمنشأة واحتياجات مستخدمي المعلومات الذين يعتمدون على القوائم المالية التي تم مراجعتها نظرا لأن المقدار الذي يعتبر جوهريا للقوائم المالية لإحدى المنشآت قد لا يكون جوهريا بالنسبة للقوائم المالية لمنشأة أخرى ذات حجم أو طبيعة مختلفة، هذا بالإضافة إلى أن ما يعتبر جوهريا للقوائم المالية لإحدى المنشآت قد يتغير لنفس المنشأة من فترة لأخرى(لطفي، 2003، 10).

ثانياً: العوامل المؤثرة على الأهمية النسبية: هناك عدة عوامل تؤثر في تحديد الحكم المبدئي بشأن تقدير الأهمية النسبية على مجموع القوائم المالية، ومن تلك العوامل ما يلي:

1- مفهوم الأهمية النسبية يعتبر مفهوم نسبي وليس مطلق:

قد تكون قيمة أحد التحريفات جوهرية مؤثرة في أحد الشركات الصغيرة، إلا أن نفس قيمة ذلك التحريف بالدينار يمكن أن يكون غير جوهرية أو غير مؤثر بالنسبة لإحدى الشركات الكبيرة. على سبيل المثال يعتبر التحريف البالغ مليون جنية جوهريا للغاية ولكنه قد يكون كذلك بالنسبة لشركة كبيرة، ولذلك من الممكن أن يتم وضع إرشادات ذات قيمة نقدية بالجنية للحكم المبدئي بشأن تقدير الأهمية النسبية قابلة للتطبيق على كافة عملاء المراجعة (Shelton and et. Al, 2001).

2- ضرورة وجود أسس لتقييم الأهمية النسبية:

حيث إن مفهوم الأهمية النسبية يعتبر مفهوم نسبي وليس مطلق، فمن الضروري أن يكون للأهمية النسبية أسس لتحديد ما إذا كانت قيمة التحريفات جوهرية ومؤثرة أم لا، يعتبر أساس صافي الدخل قبل الضرائب عادة أحد أكثر الأسس أهمية لتقرير المقدار الذي يعتبر جوهريا، حيث عادة ما ينظر إلى ذلك الأساس بأنه أكثر بنود المعلومات أهمية، للمستخدمين، أيضا يكون من الأهمية بمكان التعرف عما إذا كانت التحريفات يمكن أن تؤثر جوهريا على معقولية الأسس الممكنة الأخرى، على سبيل المثال الأصول

المتداولة، إجمالي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية (لطي، 2003، 24).

3- تأثير العوامل النوعية أيضا على الأهمية النسبية:

هناك أنواع معينة من التحريفات يحتمل أن تكون أكثر أهمية على مستخدمين محددين أكثر من غيرهم حتى إذا كانت نفس قيمة التحريفات بالجنية هي المستخدمة، على سبيل المثال:

أ- عادة ما يتم اعتبار قيم التحريفات التي تتضمن غشا أكثر أهمية من الأخطاء غير المتعمدة، على الرغم من تساوي قيمة تلك التحريفات بالدينار، حيث أن الغش (مخالفات متعمدة) يعكس مدى أمانة الإدارة وإمكانية الثقة فيها أو أفراد مسئولين آخرين (Ansah et al, 2002).

وللتوضيح فإن معظم المستخدمين سيعتبرون التحريف المتعمد في المخزون أكثر أهمية من الأخطاء الحسابية في نفس ذلك المخزون على الرغم من تساوي نفس قيمة التحريف المرتبطة بكل منهما.

ب- بعض التحريفات تبدو في ظاهرها ثانوية وقليلة الأهمية ولكنها تصبح جوهرية إذا ترتبت عليها مسالة قانونية نتيجة الإخلال بالتزامات تعاقدية مع الغير.

ج- التحريفات التي قد تبدو غير جوهرية قد تكون جوهرية ومؤثرة إذا كانت تؤثر على اتجاه الأرباح، على سبيل المثال إذا زاد دخل الشركة المفصح عنه بنسبه 3% سنويا مقارنة بالسنوات الخمسة السابقة، لأن الدخل الخاص بالنسبة الحالية قد انخفض بنسبة 1%، فإن ذلك التغيير في الاتجاه قد يكون جوهريا، وبالمثل فإن التحريف الذي سيجعل الخسارة تتحول وجود ربح مفصح عنه سيكون هاما وجوهريا.

(لطي، 2003: 24)

ثالثاً: الأحكام المبدئية المرتبطة بالأهمية النسبية:

هناك أحكام مبدئية مرتبطة بالأهمية النسبية عند تخطيط عملية المراجعة ويمكن التعرف عليها كما يلي:

1- مفهوم الحكم المبدئي للأهمية النسبية:

عادة ما يقرر المراجع مبدأ مبكراً في عملية المراجعة المقدار لمجمع التحريفات المتضمنة في القوائم المالية والتي ستعتبر هامة وجوهرية، وقد عرف إيضاح معيار المراجعة رقم (47) ذلك المقدار المجمع للتحريفات بأنه الحكم المبدئي بشأن تقدير الأهمية النسبية، ولا يتطلب هذا الحكم أن يكون كمياً إلا أنه غالباً ما يكون كذلك ويطلق عليه الحكم المبدئي بشأن تقدير الأهمية بسبب أنه يمثل تقديرات حكمية مهنية، وقد تتغير أثناء أداء مهمة المراجعة إذا ما تغيرت الظروف المحيطة (AICPA, 2003).

ولذلك فإن الحكم المبدئي بشأن تقدير الأهمية النسبية يعبر عن الحد الأقصى للمقدار الذي يعتقده المراجع بأن القوائم المالية يمكن أن تحرف به وما زال غير مؤثر على قرارات المستخدمين

المعقولين لمعلومات القوائم المالية (منهجيا يتم تحديد ذلك المقدار بأنه عبارة عن واحد صحيح مطروح منه مستوى الأهمية النسبية طبقا لتعريف مجلس معايير المحاسبة المالية، ويتم تعريف الحكم المبدئي باستخدام تلك المنهجية لأغراض الملائمة في التطبيق العلمي)، ويعتبر الحكم المبدئي ذلك واحد من أكثر القرارات التي يتخذها المراجع أهمية، حيث يتطلب إصدار حكم مهني هام جدير بالاعتبار (IFAC, 2007)

وكثيرا ما سيغير المراجع من تقدير حكمه المبدئي للأهمية النسبية أثناء عملية المراجعة، وعندما يتم عمل ذلك فإنه يطلق على الحكم الجديد حكم معدل بشأن الأهمية النسبية، ويمكن تحديد الأسباب المرتبطة باستخدام حكم بسبب وجود تغيير في أحد العوامل المستخدمة لتحديد الحكم المبدئي أو بسبب قرار المراجع بأن الحكم المبدئي للأهمية النسبية قد كان كبيرا جدا أو صغيرا جدا. (لطي، 2003، 20)

2- مستويات الأهمية النسبية:

يجب على المراجع عند تخطيط عملية المراجعة أن يمارس أحكام الأهمية النسبية عند مستويين هما:

أ- الأهمية النسبية عند مستوى القوائم المالية:

تُعدّ القوائم المالية بها تحريف جوهري عندما تتضمن أخطاء ومخالفات ذات آثار مهمة سواء فرديا أو على المستوى الإجمالي على عدالة تمثيل وعرض القوائم المالية، وفي هذا الصدد يمكن أن تنتج التحريفات من سوء تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو التفسير غير السليم لها أو إسقاط وحذف معلومات ضرورية (لجنة معايير المراجعة، 2000. 735).

أ- الأهمية النسبية عند مستوى رصيد البند:

تمثل الأهمية النسبية للحسابات الفردية الحد الأقصى للتحريف الذي يمكن أن يوجد في رصيد بند معين قبل أن يتم اعتباره محرفا بشكل جوهري، ويطلق على الأهمية النسبية عند هذا المستوى التحريف المقبول أو المسموح به، حيث يعتبر الخطأ المقبول مقياسا للدقة المستخدمة في تقييم مخاطر المراجعة، ويعرف بأنه "أقصى خطأ في التأكيد يمكن للمراجع أن يقبله مع استخلاص أن نتيجة الاختبار قد حققت هدف المراجعة" (لجنة معايير المراجعة، 2000. 735).

3- قرارات الأهمية النسبية:

تؤثر الأهمية النسبية على نوع الرأي الذي يتعين على المراجع إصداره بشكل مباشر وفوري، وفي التطبيقات العملية للمراجعة فإن تقرير مستوى الأهمية النسبية في ظل موقف معين يتميز بأنه حكم مهني صعب، فليس هناك إرشادات محددة وبسيطة تمكن المراجعين من تقرير ما هو جوهريا أو ما هو ليس جوهريا أو ما هو جوهري بدرجة مرتفعة، هناك اختلافات في تطبيق الأهمية النسبية لأغراض

التقرير عما إذا كان الفشل في الالتزام بمبادئ المحاسبة المقبولة المتعارف عليها يعتبر جوهرية مقارنة بتقرير ما إذا كان قيد النطاق يعتبر جوهرية (لطفي، 2003، 16).

وفيما يلي مناقشة عن اتخاذ قرارات الأهمية النسبية في ظل كل من:

أ- قرارات الأهمية النسبية في ظل عدم وجود الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

عندما لا يقوم العميل بإتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يصدر المراجع تقريراً يبيد فيه رأياً نظيفاً أو مقيداً، أو سلبياً بناء على الأهمية النسبية للتصرف الذي قام به العميل، ويجب أن تؤخذ جوانب عديدة للأهمية النسبية في الاعتبار منها ما يلي:

1- القيمة النقدية مقارنة بأساس:

عادة ما يتمثل الاهتمام الأساسي عند قياس الأهمية النسبية لعدم اتباع العميل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إجمالي القيمة النقدية للتحريفات بالأرصدة مقارنة بأساس ما (الديسبي، 2003، 77).

2- القابلية للقياس:

قد لا يمكن قياس النقدية بالجنية لبعض التحريفات بدقة، على سبيل المثال قد يكون من الصعوبة بمكان إذا لم يكن مستحيلاً أن يتم قياس عدم رغبة العميل في الإفصاح عن أثر الحكم في دعوى قضائية قائمة أو شراء شركة جديدة كأحداث لاحقة لتاريخ الميزانية العمومية وذلك في صورة قيم نقدية بالجنية، وتتمثل مشكلة الأهمية النسبية التي يجب على المراجع تقييمها في مثل تلك المواقف في أثر الفشل في إجراء ذلك الإفصاح على مستخدمي القوائم المالية والقرارات التي يتم اتخاذها (لطفي، 2003، 18).

3- طبيعة العنصر:

يمكن أن يتأثر قرار المستخدم بنوع من التحريف في القوائم المالية، فقرارات المراجع يمكن أيضاً أن تتأثر بالتوصل إلى رأي معين بما يلي (الديسبي، 2003، 77):

أ- العمليات المالية غير القانونية أو التي تتطوي على الغش.

ب- قد يؤثر عنصر معين على نحو يتسم بالأهمية النسبية في فترة مستقبلية برغم أنه لا يعد كذلك عندما يتم أخذ الفترة الحالية فقط بالاعتبار.

ج- قد يكون للعنصر أثر نفسي أو حساس (على سبيل المثال، رقم صغير للريح في مقابل رقم صغير للخسارة، رصيد النقدية في مقابل السحب على المكشوف).

د- قد يكون العنصر هام في ضوء الآثار اللاحقة المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن التزامات تعاقدية (على سبيل المثال، أثر عدم الالتزام بقيود الدين يتمثل في استدعاء قرض يتسم بالأهمية النسبية).

ب- قرارات الأهمية النسبية - حالة تقييد المجال:

إذا كان هناك تقييد للمجال خلال المراجعة، يمكن إصدار تقرير نظيف، تقرير مقيد في المجال والرأي، الامتناع عن إبداء الرأي وفقاً لمستوى الأهمية النسبية لتقييد المجال.

ويجب على المراجع أن يأخذ في عين الاعتبار مدى انتشار هذه التحريفات المحتملة. وعادة ما يكون من الصعب تقييم الأهمية النسبية للتحريفات المحتملة الناتجة عن تقييد المجال بالمقارنة مع تلك الناتجة عن عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، حيث تتسم التحريفات الناتجة عن عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالوضوح، أما الناتجة عن تقييد المجال، فيتم قياسها على نحو غير موضوعي في ضوء الاحتمالات (الديسبي، 2003، 78).

المحور الثاني: مستويات واستخدامات الأهمية النسبية في المراجعة:**أولاً: مستويات الأهمية النسبية:**

عند تخطيط عملية المراجعة يقوم المراجع بتقدير الأهمية النسبية عند المستويين التاليين:

- 1- مستوى القوائم المالية: لأن رأي المراجع عن عدالة القوائم المالية يمتد إلى القوائم المالية ككل.
- 2- مستوى رصيد الحساب أو نوع العمليات: لأن المراجع يحقق أرصدة الحسابات للتوصل إلى نتيجة عامة كلية عن عدالة القوائم المالية.

وتمثل الأهمية النسبية عند مستوى القوائم المالية أقل مجموع للبيانات غير الصحيحة (الناشئة عن الغش والأخطاء المهمة) في إحدى القوائم المالية، ويكون ذلك من الأهمية بحيث يجعل القوائم المالية مضللة ولا تظهر بعدالة المركز المالي أو نتائج الأعمال أو التدفقات النقدية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها. وفي هذا الصدد قد ينشأ الغش والأخطاء المهمة من سوء تطبيق معايير المحاسبة المتعارف عليها، أو من أي انحراف عن الحقيقة، أو نتيجة حذف معلومات ضرورية (لجنة معايير المراجعة، 2000، 767)

وتمثل الأهمية النسبية عند رصيد الحساب أقل مبلغ غير صحيح (بسبب الغش والأخطاء المهمة) يمكن أن يوجد في رصيد الحساب، فالأخطاء في حدود هذا المبلغ تُعدّ مسموحاً بها.

وعند اتخاذ قرارات عن الأهمية النسبية عند مستوى رصيد الحساب، يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار العلاقة بينه وبين الأهمية النسبية عند مستوى القوائم المالية، لأن ذلك يترتب عليه قيام المراجع بتخطيط عملية المراجعة لاكتشاف الغش والأخطاء المهمة (بسبب الغش أو الأخطاء) التي قد تكون غير مهمة بصفة فردية، إلا أنها لو أضيفت إلى الغش والأخطاء المهمة في أرصدة حسابات أخرى، فإنها قد تكون مهمة بالنسبة إلى القوائم المالية ككل (Michael A., 2006).

وعند قيام المراجع بعمل تقدير مبدئي كمي للأهمية النسبية عند مستوى القوائم المالية، فيمكن عمل تقدير مبدئي للأهمية النسبية لكل حساب بتوزيعها عند مستوى القوائم المالية على الحسابات الفردية. ويمكن إجراء هذا التوزيع على كل من حسابات قائمة المركز المالي وحسابات قائمة الدخل. وعلى الرغم من ذلك، فنظراً لأن معظم الأخطاء في حسابات قائمة الدخل تؤثر على قائمة المركز المالي، ونظراً أيضاً لقلّة حسابات قائمة المركز المالي، يقوم كثير من المراجعين بإجراء هذا التوزيع فقط على حسابات قائمة المركز المالي. وعند إجراء هذا التوزيع يجب أن يأخذ المراجع في اعتباره احتمالات الأخطاء في رصيد الحساب والتكلفة المنتظرة لتحقيق هذا الحساب. فعلى سبيل المثال، فإن احتمالات وجود أخطاء في حساب المخزون تفوق بكثير احتمالات وجود أخطاء في حسابات الأصول الثابتة، كما أن تكاليف مراجعة المخزون تفوق عادة تكاليف مراجعة الأصول الثابتة (Michael, Power, 2007).

ثانياً: قياس الأهمية النسبية: نظراً لأهمية مفهوم الأهمية النسبية بذلت محاولات عديدة لقياس الأهمية النسبية، غير أنها لم يتيسر لها بعد وضع معايير موضوعية أو مستويات محددة متعارف عليها يمكن تطبيقها لقياس الأهمية النسبية نظراً إلى أن المتغيرات والظروف المحيطة تختلف من حالة إلى أخرى، ولنكن أكثر تفاؤلاً بأن مزيداً من البحث والدراسة في هذا المجال قد يؤدي إلى وضع معايير أو مؤشرات تساعد على ترشيح الحكم المهني للمدقق (حمودة، 2013).

وإن وجود أسس لقياس الأهمية النسبية من الأهمية بمكان إذ أن ثمة فائدة هامة تتحقق إذا ما وجدت هذه القواعد، وأن الوقت الملائم لأداء عملية المراجعة يمكن خفضه وبالتالي يمكن خفض تكاليف المراجعة، ذلك لأن العلاقة القائمة بين الأهمية النسبية للعنصر وكمية ونوعية الأدلة والقرائن هي علاقة طردية إذ إن المراجع يجمع قدراً أكبر وأهم من الأدلة والقرائن، كلما زادت الأهمية النسبية للبند موضوع المراجعة والعكس صحيح، كلما قلت الأهمية النسبية للبند ما تم صرف وقت وجهد أقل في جميع الأدلة وقرائن الإثبات، مما يعمل بالتالي على تخفيض تكلفة المراجعة، كما أن الحوار بين المراجعين الخارجيين ومنظماتهم المهنية عن قرارات الأهمية النسبية سوف يبدأ حينئذ من أساس واضح وثابت، وإذا ما طلب من المراجع الخارجي القيام بأعمال تزيد عن الحجم المطلوب وفق القانون، أو وفق قواعد المراجعة الدولية فإنه يمكن تحديد حجم هذه الزيادة وتكلفتها باستخدام مؤشرات الأهمية النسبية (الحسني، أمين، 1997).

ومن الجدير بالذكر أنه توجد مؤشرات رئيسة تستخدم لقياس الأهمية النسبية نذكر منها:

1- حجم البند:

تقاس الأهمية النسبية للبند وفقاً لهذا المؤشر على أساس حجمه المطلق، وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن هذا المؤشر وحده غير سليم ولا يتلاءم مع كثير من الحالات، لأنه يثير مشكلة تحديد

الحد الفاصل للحجم المطلق وكيف يتم حسابه، وبالتالي يجب أن يستعان معه بمؤشر آخر (حمودة، 2013).

2- مدى تأثير البند على تحديد الأرباح أو الخسائر:

ووفقاً لهذا المؤشر يعتبر البند ذو أهمية، أي يكون مادياً أو جوهرياً إذا كان من شأنه أن يحول أرباح المنشأة إلى خسائر أو يقلل منها بشكل كبير، أو العكس؛ أي يحول خسائر المنشأة إلى أرباح أو يقلل منها بشكل كبير.

3. استخدام النسب المئوية:

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استخداماً في سبيل قياس الأهمية النسبية للعنصر أو البند، ويتم ذلك عن طريق إيجاد العلاقة بين البند الخاضع للقياس وأساس ثابت آخر مثل صافي الربح. ويمكن توضيح بعض النسب المئوية (حمودة، 2013).

ثالثاً: استخدام الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة:

يعتبر مفهوم الأهمية النسبية بمثابة الأساس لتطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها، خاصة معايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير، ويرتبط استخدام مفهوم الأهمية النسبية بتأثير الأخطاء والمخالفات على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وهذا ما أشارت إليه المقدمة الإيضاحية لمعايير التدقيق الصادرة عن لجنة أصول التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين فيما يتعلق بمبدأ الأهمية النسبية في مجال التدقيق ومراقبة الحسابات كما يلي:

- يجب على المدقق وهو يخطط لمهمته بحيث يتوقع إلى حد معقول أنه سيتمكن من اكتشاف التحريفات كل تحريف جوهري ينتج عن المخالفات، فالأهمية النسبية مثلها مثل الصورة الحقيقية والعدالة فهي مفهوم عائم وفضفاض وغالباً ما يخضع للتقدير أو الاجتهاد الشخصي.

- ما أكدته معايير التدقيق الدولية رقم 320 على ضرورة أن يأخذ المدقق بعين الاعتبار مفهوم الأهمية النسبية عند التخطيط لعملية التدقيق وعند تنفيذها وتقييم القوائم المالية ومدى عدالتها (العلي، والليلى، 2007).

المحور الثالث: تقييم مخاطر الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة:

أولاً: مخاطر المراجعة الناتجة من الأخطاء:

تعتبر المخاطرة التي تتضمنها عملية المراجعة من العوامل المهمة التي يتعين على المراجع أن يأخذها في الاعتبار لتحديد قبول مهمة مراجعة جديدة أو الاستمرار في مهمة قائمة من عدمه، أو عند تخطيط عملية المراجعة بعد قبول أداء مهمة المراجعة وعند تصميم إجراء تنفيذ عملية المراجعة.

وبناء عليه فإن قرائن وأدلة الإثبات التي يستخدمها مدقق الحسابات في مجال الأهمية النسبية لابد من أن تنقسم إلى مجموعات وفقاً لدرجة أهميتها النسبية وطبقاً للوزن النسبي لها، وهذا يعتمد على الحكم الشخصي للمدققين وخبراتهم العلمية والعملية، ويؤكد البعض على وجود علاقة طردية بين كمية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها عند قيام المدقق بأداء مهامه وبين الأهمية النسبية للعنصر أو الحدث المالي (العلي، و الليلة، 2007).

ثانياً: الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة:

لقد حدد معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية رقم (39) في (1983) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) مكونات الخطر في المراجعة كما يلي:

1- المخاطر الاحتمالية (الملازمة):

يعتبر الخطر الحتمي من مكونات خطر المراجعة وعوامل أو مؤشرات هذا الخطر لا يمكن تجاهلها عند تخطيط عملية المراجعة، ونظراً لهذا الدور فقط اهتم به عديد من المنظمات المهنية. وقد عرفت المخاطر الاحتمالية بأنها: "قابلية تعرض رصيد حساب معين من العمليات لحدوث خطأ جوهري، ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات، أو عمليات أخرى، وذلك مع عدم وجود إجراءات رقابة داخلية (الرحيلي، القريقري، 2005). كما عرفة بعض الكتاب بأنه: "قابلية تعرض حساب معين للظهور بقيمة غير صحيحة، بافتراض أنه لا توجد سياسات وإجراءات متعلقة بهيكل الرقابة الداخلية" (الصحن، درويش، 1998، 92). في حين عرف الخطر الحتمي (الملازم) بأنه: "خطأ جوهري يمكن حدوثه في أحد البنود المحاسبية أو في نوع معين من المعاملات ولا يرجع لضعف في الرقابة الداخلية". وبناء على ما تقدم يمكن القول أن الخطر الحتمي أو الملازم أو المتأصل هو تقدير المراجع لاحتمال وجود أخطاء أكثر من الحد المقرر قبوله وقد يوجد في عملية مالية أو في رصيد حساب أو في معاملة أو جزء منها وذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم وجود رقابة داخلية متعلقة به.

2- المخاطر الرقابية:

تعرف مخاطر الرقابة على أنها الخطر الناتج عن احتمالية أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للمنظمة لم يكتشف أو يمنع حدوث أخطاء جوهريّة في القوائم المالية. كلما زادت قوة نظام الرقابة الداخلية كان خطر الرقابة منخفضاً، وكلما ازدادت قيمة مخاطر الرقابة ازدادت كمية الاختبارات والإجراءات التي يقوم بها المدقق (Knechel w., et al, 2007, 722).

ومن هنا فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابية لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف

أيضا على قوة اختبارات مدى الالتزام، وعلى نتيجة تلك الاختبارات. فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابية يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابية سوف يرتفع، وعموما فإن تحديد المراجع لمخاطر الرقابة الداخلية ومجالات الضعف في نظام الرقابة الداخلية يعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي للمراجع، ويعرف ضعف الرقابة الداخلية الذي يؤدي إلى تقدير مرتفع لمخاطر المراجعة بأنه غياب أو عدم فاعلية إجراءات الرقابة، والتي تؤدي إلى وجود خطأ أو عدم انتظام في القوائم المالية، وتتحدد الأهمية النسبية لهذا الخطر بمقدار أثره على القوائم. ويترتب على ذلك ضرورة قيام المراجع بتحديد احتمال حدوث خطأ أو أوجه عدم انتظام لا تكتشف في الوقت المناسب وتؤثر جوهريا على عناصر القوائم المالية (لطفي، 1991، 276).

3- خطر الاكتشاف:

هو أن تؤدي إجراءات المراجعة بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجود بالفعل، ويكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى، أو في نوع آخر من العمليات (Messier, J., William F., 2000, 120)

والمزيج المتكون من الخطر الطبيعي وخطر الرقابة يسمى "خطر العميل وتتعلق مخاطر الاكتشاف بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق التي يحددها لتقليل مخاطرة التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وبالنسبة لمستوى معين من مخاطر التدقيق يكون للمستوى المقبول من مخاطر الاكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تنخفض مخاطر الاكتشاف التي يمكن قبولها، وبالعكس كلما انخفضت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تزيد مخاطرة الاكتشاف التي يمكن قبوله (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2000، 222).

وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:

الأول: المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية. ويسمى "مخاطر المراجعة التحليلية".

الثاني: المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهرى يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى "مخاطر المراجعة التفصيلية" (Arens, 2006, 242).

ثالثاً: علاقة الأهمية النسبية ومخاطر العميل:

يراعي مراجعو الحسابات متطلبات المعيار الدولي للمراجعة 320 (المقترح) الأهمية النسبية عند التخطيط للمراجعة وعند أدائها (المعاد صياغته والمراجع)، وكذلك المعيار الدولي للمراجعة 315 التعرف على مخاطر الأخطاء المادية وتقييمها عبر فهم المنشأة ومحيطها (المعاد صياغته) إضافة إلى الإرشادات الواردة في مذكرات الممارسة.

وعندما تكون سلطات خاصة مسؤولة عن الأنشطة والمعاملات المالية والمعلومات الواردة في البيانات المالية للمنشأة المراجع حساباتها، يتولى مراجعو الحسابات تخطيط وتنفيذ الإجراءات الكفيلة بالتعرف على مدى تطابق الأنشطة والمعاملات والمعلومات، من جميع الجوانب المادية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، 77).

تؤثر الأهمية النسبية على كل من طريقة تخطيط وتصميم مراجعي الحسابات لرقابة المطابقة وطريقة تقييمهم لنتائج الرقابة والإبلاغ عنها، والمبادئ والإجراءات المعتمدة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لدعم رأي أو خلاصة ما حول التطابق تشبه تلك المعمول بها عند مراجعة أي تأكيد آخر للبيانات المالية، وقد تكون هناك اعتبارات خاصة تتعلق بتقييم المراجع للأهمية النسبية والمخاطر ووضع إجراءات المراجعة الخاصة برقابة المطابقة (العلي، والليلى، 2007).

1- مكونات مخاطر العميل:**أ- مخاطر الغش:**

وهي مخاطر الغش والتحريف في القوائم المالية، وهذا الخطأ يعتبر من الأمور الصعبة والخطيرة، وعلى المراجع بذل العناية اللازمة لكشف هذه الأخطاء، وهناك نوعان من البيانات الكاذبة التي يجب على المراجع أن يأخذها في الاعتبار عند مراجعته لقوائم مالية، هما البيانات الكاذبة الناشئة عن التحريف والتلاعب في التقارير المالية، والبيانات الكاذبة الناشئة عن اختلاس الأصول (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2000، 722).

وقد ركزت دراسات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية على أربعة متغيرات مستقلة للغش التي تؤثر على مخاطر العميل وهي متطلبات معايير المحاسبة والمراجعة، والتي تعكس قدرة واضعي هذه المعايير على زيادة مسئولية مراجعي الحسابات لاكتشاف الغش، ومجازاة العميل في حالة الإهمال والخسارة في سمعته نتيجة الفشل في اكتشاف الأخطاء، وهيكّل الرقابة في المنشأة محل المراجعة والتي يجب على المراجع فحصها لاكتشاف أي تحريفات في القوائم المالية.

وإن الشك في أمانة العميل غالباً ما يؤدي إلى نزاعات مع العملاء والمساهمين وتنعكس هذه النزاعات

على مدى ثقة العملاء والمساهمين بعملية التدقيق، ومن الأمور التي تجعل العميل محل حدوث خلافات متكررة بين العميل والمدقق السابق، وكذلك قد تنشأ خلافات مع الجهات الحكومية مثل الضرائب وهيئة أسواق المال (Arens, et al, 2012, 265).

ب- مخاطر تغيير المراجع:

كثير من العملاء قامت بتغيير المراجع وذلك فشل عملية المراجعة، ويرجع ذلك إلى:
أ- زيادة جودة المراجعة.

ب- تعارض مصالح العميل ورغباته مع موقف المراجع وعم التعاون بينهم.

ج- الضغوط المادية التي يتعرض لها المراجع.

ج- مخاطر حتمية:

وهي احتواء القوائم المالية على أخطاء مادية قبل تنفيذ عملية المراجعة، ويستجيب المراجعون للدرجة الأعلى من المخاطر الحتمية إلى وجود أرصدة حسابات أو معاملات تحتاج إلى ممارسة حكما مهنية في تقييمها، والمخاطر الحتمية تقيس أيضا مخاطر المنازعات القضائية البعيدة للمراجع.
رابعاً: علاقة الأهمية النسبية ومخاطر الأعمال:

يقصد بمخاطر الأعمال : "تلك المخاطر التي سيعاني منها المراجع أو مكتب المراجعة نتيجة العلاقة مع العميل حتى ولو كان تقرير المراجع صحيحاً" (عوض، 2005).

1- مكونات مخاطر الأعمال:

أ- مخاطر المقاضاة:

تعتبر مخاطر مقاضاة المراجعين من العوامل المهمة التي تؤثر على مهنة المراجعة من ناحية، وعلى مهنة المحاسبة وجودتها من ناحية أخرى، فقد تزايدت حالات مقاضاة المراجعين في الآونة الأخيرة، وذلك بعد انهيار كبرى الشركات العالمية (Messier, J., William F., 2000,11).

ب- مخاطر الأضرار التي تلحق بالسمعة:

تعتبر الأضرار التي تلحق بسمعة المراجع ، كعنصر من مخاطر المراجعة، نتيجة للتقاضي أو الغرامات الجزائية التي تتم بحقه، وتعتبر سمعة المراجع إحدى محددات جودة الأداء، ويتم النظر لسمعة المراجع كأنها رأس مال المراجع (Ruddock, C.,1999).

ج- مخاطر الجزاءات:

تعتبر الجزاءات المفروضة من قبل المنظمات والهيئات مسبب لأضرار كبيرة للمراجع يتعرض لها لأسباب

ترتبط بممارسته المهنية الناتجة عن ارتباطه بالعميل، ومخاطر الجزاءات مثل الغرامة والتأنيب والطرده من العضوية وسحب حقوق الممارسة.

وتتعلق مخاطر الأعمال بأهداف الأعمال أكثر من تعلقها بأهداف مراجعة القوائم المالية، فإن عملية المراجعة تقيس مخاطر الأعمال، ومن العوامل المؤثرة على تقييم مخاطر الأعمال وهي عدد مرتفع من الدعاوى القضائية بالنسبة للعميل، والتغيرات في مراجعي العميل خلال الفترات السابقة، والقوائم المالية التي سيتم استخدامه في العلاقة مع الاستغناء عن جزء منها (Houston, W., 1999). كما ليس من المتوقع أن يعرض المراجع قوائم مالية دقيقة جداً، فهناك من الأحكام الشخصية والتقديرات التي يمكن أن تؤثر على عناصر معينة من عناصر الشخصية، أكثر من هذا فإن المنافع من تحقيق دقة عالية غالباً ما تكون قليلة، ومن هنا فقد تبنى المراجعون مبدأ الأهمية النسبية، والذي يشير إلى أن المراجع عند اتخاذ قرار يتعلق بعملية المراجعة يجب أن يعطي عناية أكثر فقط لتلك الأمور التي تؤثر بشكل جوهري على بيانات القوائم المالية، وإزاء ذلك فإن المراجع عليه أن يتحقق من ما إذا كانت النتائج المعد عنها التقرير داخل حدود المدى المقبول (السلطان، 2006، 42).

خامساً: العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة:

باستخدام نموذج مخاطر المراجعة توجد علاقة مباشرة بين مخاطر المراجعة المقبولة ومخاطر الاكتشاف المخطط، وتوجد علاقة عكسية بين مخاطر المراجعة ومدى أدلة الإثبات المخططة لتدعيم رأي المراجع عن القوائم المالية بمعنى أنه كلما انخفض مستوى مخاطر المراجعة المقبولة الذي يتم تخصيصها لتأكيد معين، زاد مقدار أدلة الإثبات المخططة لتدعيم هذا التأكيد.

هذا فيما يتعلق بمخاطر المراجعة النهائية، في حين أنه على مستوى مكونات مخاطر المراجعة تنطبق العلاقة أيضاً بالنسبة لمخاطر الاكتشاف، فكلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف المحدد لتأكيد معين بواسطة المراجع زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الاكتشاف عند هذا المستوى والعكس صحيح. وعلى عكس ذلك توجد علاقة طردية بين المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية وبين مقدار أدلة الإثبات (Asare, S., Wright, A., 2004).

ونصت القواعد الدولية للمراجعة (اتحاد المحاسبين الدولي، 1987) على ضرورة أن يحصل المراجع (الخارجي) على قرائن وأدلة مراجع كافية ومناسبة خلال تنفيذ إجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية، وذلك لمساعدته على التوصل إلى نتائج معقولة يستند عليها في رأيه بشأن المعلومات المالية.

إن المراجع الخارجي عادة ما يعتمد على نفسه في تجميع أكبر قدر ممكن من أدلة و قرائن الإثبات التي يراها ضرورية وأساسية لإقناعه، وجعله مطمئناً لصحة العمليات والقوائم المالية ومدى

دلالتها، ليقوم في النهاية بعمل القاضي في الحكم على مدى كفاية هذه الأدلة، فإذا ما تبين له أن هذه الأدلة أو القرائن ما زالت غير كافية بالقدر المناسب لجعله مقتنعا فإنه يسعى للحصول على مزيد منها حتى يتحقق الغرض المطلوب، وعادة ما يجد المراجع الخارجي أن من الضروري الاعتماد على قرينة مقنعة وليست مطلقة، وبالتالي يسعى المراجع إلى الحصول على قرائن من مصادر مختلفة أو متنوعة من أجل تأييد نفس التأكيد، ومن هنا يمكن القول أن المراجع الخارجي يكتسب ثقة متزايدة عندما تكون قرينة المراجع المأخوذة من مصادر مختلفة (أو ذات طبيعة مختلفة) قرينة متناسقة (الحسيني، أمين، 1997). وأيضا يرتبط مفهوم الأهمية النسبية والمخاطر في عملية المراجعة ببعضهما بشكل وثيق حيث تعتبر المخاطر مقياس لعدم التأكد بينما تعبر الأهمية النسبية عن مقياس للحجم الأهمية، وبارتباطهما معا يمكن قياس عدم تأكد المرتبطة بالحجم أو القيمة ذات الأهمية، على سبيل المثال بيان أن المراجع يخطط لجمع أدلة إثبات معينة عند معدل مخاطر مراجعة مقبولة بنسبة 5% أو مخاطر الفشل في اكتشاف التحريفات التي تزيد عن التحريفات المقبولة بمقدار 25000 دينار (الأهمية النسبية) يعتبر توضيح دقيق وإيضاح ذو مغزى، فإذا كان الإيضاح يلغي أيا من المخاطر أم مقدار الأهمية النسبية فسوف لا يكون ذو مغزى (لطف، 2003، 79).

ثانياً- الإطار العملي واختبار فرضيات للبحث:

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار صحة الفرضيات من خلال التكامل بين الإطار النظري والإطار العملي لتحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات من خلال الإجراءات التالية:-

أولاً: تصميم أداة الدراسة: قام الباحث بطرح محتويات الدراسة الميدانية في استبانة كأداة لجمع البيانات وأعتمد في تصميمها على مجموعة من الأسئلة التي تكونت لدى الباحث من قراءة الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، واحتوت القائمة على مجموعة من الأسئلة التي تغطي الإجابة عليها التحقق من صحة الفرضيات الدراسة من عدمه.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث: يتكون مجتمع البحث من جميع مكاتب المراجعة الخارجية العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (36) مكتب الحاصلين على شهادة مراجع قانوني مزاول من نقابة المدققين والمحاسبين الفلسطينية والذي يتكون من (72) مراجع، ونظراً لصغر حجم المجتمع استخدم الباحث الحصر الشامل للمجتمع، حيث تتكون من جميع المراجعين العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية والبالغ عددهم (72) مراجع (بواقع عدد 2 مراجع لكل مكتب مراجعة)، حيث تم توزيع الاستبانة عليهم، وقد تم استرداد (63) استبانة بنسبة استرداد (88%) تقريباً، وتم تحليل وتفسير بيانات قائمة الاستبانة المجاب عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS).

ثالثاً: صدق الاستبانة: ويقصد بها أن أسئلة الاستبانة التي تم صياغتها تقيس ما وضعت لقياسه، كما يقصد بالصدق هو شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تظهر في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، وقام الباحث بقياس صدق الاستبانة بطريقتين هما:-

1- صدق المحكمين (الصدق الظاهري): قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تكونت من أساتذة الجامعات المتخصصين في تخصص المحاسبة والإحصاء.

2- صدق القياس:

أ- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة: قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على عينة البحث الاستطلاعية البالغ حجمها (30) مفردة، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ب- الصدق البنائي لمجالات الاستبانة: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات

ت- البحث بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، والجدول التالي يبين أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضع لقياسه، وهو كالآتي:-

جدول رقم (1)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للقائمة

ر.م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.sig)
الأول	يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين مخاطر المراجعة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	0.980	*0.000
الثاني	يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية و تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	0.991	*0.000
الثالث	يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية ودورها في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة.	0.989	*0.000
جميع مجالات فقرات الاستبانة		0.987	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

رابعاً: ثبات فقرات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة هو الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات الاستبانة من خلال معاملي الثبات والصدق (الفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha)، حيث أنضح للباحث أن قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) مرتفعة لجميع مجالات فقرات الاستبانة معاً حيث بلغ قيمته (0.987)، وهذا يدل على أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً، وأن أداة البحث (الاستبانة) ثابتة وصادقة في قياس ما وضعت لقياسه، مما يجعلها أداة قياس مناسبة يمكن الاعتماد وتطبيقها بثقة عالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث: وتتمثل في الاختبارات الاحصائية التالية:-

1- معاملي الثبات والصدق (الفا كرونباخ) (Cronbach's Alpha).

2- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط (Pearson Correlation Coefficient).

3- النسبة المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي.

4- اختبار قيمة (T) في حالة عينة واحدة (One Sample T- TEST).

التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: الوصفي الاحصائي لعينة الدراسة وفقاً للمعلومات الشخصية: يبين الجدول رقم (1) توزيع عينة البحث حسب الخصائص الشخصية كالجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمستوي الوظيفي، وسنوات الخبرة كما يلي:

جدول رقم (2)

توزيع عينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	43	68%
	ماجستير	14	22%
	دكتوراه	6	10%
سنوات الخبرة	1 إلى أقل من 10 سنة	21	33%
	10 إلى أقل من 20 سنة	26	41%
	20 سنة فأكثر	16	26%

يتضح من الجدول السابق رقم (2) أن أغلب أفراد العينة من المراجعين في فلسطين من حملة الشهادات الجامعية وأن أغلبهم (بكالوريوس) أي بنسبة (68%)، وهم يتميزون بالخبرة من 10 سنوات إلى 20 سنة بنسبة (42%). ولعل هذه الخصائص أيضاً تعكس واقع المراجعين الفلسطينيين الذين يتميزون بخبرة عالية ويتمتعون بالقدرة والكفاءة التي تمكنهم من القيام بمهنة المراجعة بكفاءة عالية.

ثانياً: تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات:

- اختبار الفرضية الأولى: (يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين مخاطر المراجعة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم (3)

التحليل الإحصائي لفقرات المجال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبة الوزنية	اختبار T	(sig) الاحتمالية	الترتيب
1	يقوم المراجع الخارجي بتحديد المصادر المتوقعة للمخاطر الجوهرية عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	3.76	75.24	17.548	0.000	3
2	يأخذ المراجع الخارجي الأمور التي قد يكون لها أثر هام على القوائم المالية عند تخطيط عملية المراجعة.	3.80	76.00	21.050	0.000	2
3	يقوم المراجع الخارجي بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المادية والأخطاء الجوهرية.	3.94	78.80	23.660	0.000	1
4	يتعين على المراجع الخارجي تخفيض مخاطر احتواء القوائم المالية على مبالغ غش أو أخطاء مهمه عند تخطيط عملية المراجعة.	3.73	74.60	15.98	0.000	4
5	يقوم المراجع الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للشركة محل المراجعة.	3.24	64.80	20.473	0.000	7
6	يتفهم المراجع الخارجي طبيعة نشاط وبيئة الرقابة الداخلية عند تخطيط عملية المراجعة.	3.70	74.14	11.288	0.000	6
7	يتأكد المراجع الخارجي من كفاية وملائمة أدلة الإثبات عند تخطيط عملية المراجعة.	3.71	74.38	10.502	0.000	5
8	يقوم المراجع الخارجي بتقدير المخاطر الملازمة بالحد الأقصى عند تخطيط إجراءات المراجعة.	3.70	74.14	9.586	0.000	6
-	جميع فقرات المجال معاً	3.69	74.01	16.260	0.000	-

يتضح من الجدول (3) أن الفقرة رقم (3) يقوم المراجع الخارجي بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المادية والأخطاء الجوهرية قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.94)

والوزن النسبي (78.80%)، في حين أن الفقرة رقم (5) يقوم المراجع الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للشركة محل المراجعة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.24) والوزن النسبي (64.80%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الأولى تساوي (3.69)، والوزن النسبي يساوي (74.01%)، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين مخاطر المراجعة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الأولى الذي تنص على أنه "يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين مخاطر المراجعة وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة"، ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه يوجد أثر لمخاطر المراجعة على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وهذا يدل على قيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة عند قيامه بتخطيط ووضع برنامج المراجعة بشكل دقيق للحد من مخاطر عملية المراجعة.

- اختبار الفرضية الثانية: (يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية و تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:-

جدول رقم (4)

التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	تساهم العوامل المؤثرة على الأهمية النسبية في تعزيز قدرة مراجع الحسابات على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	3.85	77.00	23.250	0.000	6
2	يساعد تحديد الأهمية النسبية على رفع كفاءة المراجع وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها عملية المراجعة في مرحلتها التخطيط والتنفيذ.	4.05	81.06	17.502	*0.000	1
3	توجد خبرة كافية لمراجع الحسابات لتقييم الأهمية النسبية لبنود القوائم المالية عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	3.80	76.00	21.050	0.000	8
4	تؤثر الأهمية النسبية في نوعية وكمية أدلة وقرائن الإثبات التي يجمعها المراجع مما سينعكس إيجاباً على جودة المراجعة ودرجة الثقة في تقرير المراجعة.	3.99	79.88	17.544	*0.000	2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
5	يستطيع مراجع الحسابات تحديد مخاطر عملية المراجعة مما يؤثر إيجابياً على جودة الأداء المهني للمراجع.	3.84	76.88	12.944	*0.000	7
6	يأخذ المراجع الخارجي في الاعتبار عند التخطيط لعملية المراجعة تقدير مبدئي لمستويات الأهمية النسبية لأغراض المراجعة.	3.86	77.24	12.698	*0.000	5
7	تؤثر الأهمية النسبية على نوع الرأي الذي يتعين على المراجع إصداره بشكل مباشر وفوري.	3.89	77.84	13.231	*0.000	4
8	عند إعداد برنامج المراجعة علي المراجع التأكد من مستوى الأهمية النسبية لأرصدة الحسابات والمعاملات.	3.94	78.80	23.660	0.000	3
9	تؤدي الأهمية النسبية إلى تحسين قرارات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.	3.73	74.60	15.980	0.000	9
	جميع فقرات المجال معاً	3.88	77.70	15.546	0.000	-

يتضح من الجدول (4) أن الفقرة رقم (2) يساعد تحديد الأهمية النسبية على رفع كفاءة المراجع وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها عملية المراجعة في مرحلتها التخطيط والتنفيذ قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.05) والوزن النسبي (81.06%)، في حين أن الفقرة رقم (9) تؤدي الأهمية النسبية إلى تحسين قرارات تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.73) والوزن النسبي (74.60%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثانية تساوي (3.88)، والوزن النسبي يساوي (74.60%)، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه "يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية و تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة"، ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أن للأهمية النسبية أثر كبير على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وقد يعزى ذلك إلى أن المراجعين الخارجيين يقومون بإعطاء بعض العناصر أهمية كبيرة عند التخطيط لإجراءات عملية المراجعة.

- اختبار الفرضية الثالثة: (يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية ودورها في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة)، وتم استخدام اختبار قيمة (T) لمعرفة متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي (3) أو لا لدى أفراد العينة، والنتائج موضحة في الجدول

التالي:-

جدول رقم (5)

التحليل الإحصائي لفقرات الفرضية الثالث

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.sig)	الترتيب
1	يقوم المراجع قبل البدء بعملية المراجعة بتحديد الأهمية النسبية قبل تحديد مخاطر المراجعة.	3.66	73.20	18.210	0.000	7
2	يوجد دور كبير للأهمية النسبية في تحسين تقدير مخاطر المراجعة.	3.85	77.12	12.026	0.000	3
3	يحرص المراجع الخارجي على مراعاة الأهمية النسبية لمخاطر المراجعة في تقييم كفاية ومناسبة أدلة الإثبات.	3.73	75.60	11.156	0.000	5
4	تساعد الأهمية النسبية في تحديد الانحرافات المحتملة وتخفيض مخاطر المراجعة.	3.91	78.20	15.335	0.000	1
5	تتوقف اعتبارات المراجع الخارجي لتقدير مخاطر المراجعة والأهمية النسبية على حكمه المهني وتتأثر باحتياجات المستفيدين من القوائم المالية.	3.88	77.72	13.651	0.000	2
6	يأخذ المراجع الخارجي في الاعتبار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية عند تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة.	3.78	75.75	25.090	0.000	4
7	مدى شمول الحسابات لدرجة عالية من التقديرات أو تعرضها لنسبة كبيرة من الانحرافات.	3.48	69.60	14.290	0.000	8
8	تتغير اعتبارات مخاطر المراجعة والأهمية النسبية بتغير حجم الشركة وتعقيد عملياتها.	3.85	77.12	12.020	0.000	3
9	يقوم المراجع الخارجي عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بإعطاء أهمية نسبية كبيرة إلى مخاطر المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.	3.70	74.14	9.586	0.000	6
-	جميع فقرات المجال معاً	3.76	75.38	15.835	0.000	-

يتضح من الجدول (5) أن الفقرة رقم (4) تساعد الأهمية النسبية في تحديد الانحرافات المحتملة وتخفيض مخاطر المراجعة قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (3.91) والوزن النسبي (78.20%)، في حين أن الفقرة رقم (7) مدى شمول الحسابات لدرجة عالية من التقديرات أو تعرضها لنسبة كبيرة من الانحرافات قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.48) والوزن النسبي (69.60%).

وبصفة عامة فإن المتوسط الحسابي لجمع فقرات الفرضية الثالثة تساوي (3.76)، والانحراف المعياري لها

(0.855)، والوزن النسبي يساوي (75.38%)، وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد (60%)، مما يدل على أنه يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية ودورها في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة عند مستوى دلالة 0.05.

وبناءً على النتائج السابقة يتم قبول الفرضية الثالثة الذي ينص على "يوجد أثر للعلاقة ذات الدلالة المعنوية بين الأهمية النسبية ودورها في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة، ويرى الباحث أن موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على أنه يوجد دور كبير للأهمية النسبية في التغلب التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة، حيث كلما زاد المستوي المقبول للأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر المراجعة والعكس صحيح.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج: توصل الباحث إلى عدة نتائج وهي كما يلي:

1. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد أثر لمخاطر المراجعة على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، وقيام المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية اللازمة للحد من مخاطر عملية المراجعة. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أن للأهمية النسبية أثر كبير على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، حيث قيام المراجع الخارجي بإعطاء بعض عناصر وبنود القوائم المالية له أهمية كبيرة عند التخطيط لإجراءات عملية المراجعة.

2. أثبتت نتائج الدراسة الميدانية للبحث أنه يوجد دور للأهمية النسبية في التغلب على المشاكل التي تنتج عن مخاطر عملية المراجعة، أي كلما زاد المستوي المقبول للأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر المراجعة.

3. يجب الاهتمام بسبب الخطأ حيث أنه مؤشر أساسي لأهمية الخطأ بالنسبة لاختبارات المراجعة، وذلك فقط لا يكون للخطأ تأثير هام ولكنه يهم العميل أو أنه قد يكون لها في الواقع دلالات أبعد من قيامه باختبار وحيد.

4. هناك علاقة عكسية بين مستوي الأهمية النسبية ومستوي مخاطر المراجعة، حيث كلما زاد المستوي المقبول للأهمية النسبية كلما انخفضت مخاطر المراجعة والعكس صحيح.

5. أن الأهمية النسبية لها دور كبير في اكتشاف مواضع الضعف والمخاطر في النظام المالي للشركة محل المراجعة.

6. يساعد تحديد الأهمية النسبية على رفع كفاءة المراجع وتخفيض المخاطر التي تتعرض لها عملية

7. المراجعة في مرحلتي التخطيط والتنفيذ.

8. يقوم المراجع الخارجي بالأخذ بعين الاعتبار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية عند تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة.

9. يقوم المراجع الخارجي بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لتقييم المخاطر المادية والأخطاء الجوهرية.

يقوم المراجع الخارجي بدراسة الأهمية النسبية عند تخطيط عملية المراجعة وتقويم ما إذا كانت القوائم المالية كوحدة واحدة تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للشركة، ولكن ليس بالشكل المطلوب مما يؤثر على عدم اكتشاف الأخطاء بسرعة ودقة مطلوبة.

ثانياً - التوصيات: بناء على النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

1. يجب عند قيام المراجع الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للشركة محل المراجعة أن يبذل العناية المهنية اللازمة لكي يتم تقييم المخاطر بشكل دقيق.

2. ضرورة تفهم طبيعة نشاط وبيئة الرقابة الداخلية بشكل جيد عند تخطيط عملية المراجعة للشركة محل المراجعة من قبل المراجع الخارجي.

3. يجب العمل على تحديد العوامل المؤثرة على الأهمية النسبية لتعزيز قدرة مراجع الحسابات على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة.

4. ضرورة قيام المراجع الخارجي عند تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة بإعطاء أهمية نسبية كبيرة إلى مخاطر المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

5. ضرورة قيام المراجع عند البدء بعملية المراجعة بتحديد الأهمية النسبية قبل تحديد مخاطر المراجعة.

6. ضرورة قيام المراجع الخارجي بالتأكد من كفاية وملائمة أدلة الإثبات عند تخطيط عملية المراجعة.

7. يجب على المراجع الخارجي تحديد الأهمية النسبية والإطار الزمني لتنفيذ عملية المراجعة، وإذا كان من الضروري ذكر التكاليف المتوقعة للتنفيذ فيجب وضع تقدير لها.

8. أن يقوم المراجع بدراسة الأهمية النسبية عند تخطيط عملية المراجعة وتقويم ما إذا كانت القوائم المالية كوحدة واحدة تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي للمنشأة، ونتائج عملياتها وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

9. يجب إجراء عملية تقييم للمخاطر مع تحديثها بصفة دورية ومنتظمة، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية معاً حتى يمكن المراجع الخارجي من وضع وصف لأشكال المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وأبعاد هذه المخاطر وسماتها.

المراجع:**أولاً: المراجع العربية:**

- 1- أبو ميالة، سهيل، زباينة، سعيد، دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وفقاً لمعيار التدقيق الدول 520. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الحادي والثلاثون، (2012). 279 - 314.
- 2- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة. (2007).
- 3- الحسيني، صادق، أمين، خالد، الأهمية النسبية في التدقيق دراسة تحليلية انتقادية في ضوء قواعد التدقيق الدولية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثاني، (2006). 467 - 470.
- 4- حمودة، نور الدين عبدالله، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق - دراسة تحليلية انتقادية بالتطبيق على الوضع في ليبيا. مجلة الدراسات المالية و المصرفية، العدد الثاني، (2013). 61 - 64.
- 5- الخطيب، صبحي محمود، دراسة تحليلية لتأثير تقييم المراجع الخارجي لدرجة المخاطر على درجة اعتماده على إدارة المراجعة الخارجية-دراسة نظرية تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، (2001). 39-57.
- 6- جريوع، يوسف محمود، و صباح، سالم أحمد، مدى تأثير الأهمية النسبية ومخاطر المراجعة على تخطيط وجودة عملية المراجعة- دراسة تحليلية لآراء المراجعين الخارجيين في قطاع غزة - فلسطين، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الثامن، الجزء الاول، (2015).
- 7- الديسبي، محمد، محمد، عبد القادر، المراجعة مدخل متكامل. الرياض، دار المريخ، (2003).
الرحيلي، عوض، القريقري، عبد الغني، دور المراجع الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة (دراسة ميدانية). مجلة الإدارة العامة، المجلد الرابع والأربعون، العدد الثاني، (2005). 386 - 391.
- 8- السلطان، سلطان، محمد، العلي، المراجعة بين النظرية والتطبيق. ط1، الرياض، دار المريخ، (2006).
- 9- العلي، منهل مجيد أحمد، و الليلة، تغريد سالم، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 87 ، العدد 29، (2007)، 171-183.

- 11- الصحن، عبد الفتاح، درويش، محمود، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**. ط1، الإسكندرية، الدار الجامعية، (1998).
- 12- عوض، أمال محمد، **الاختبار التكيفي لاستراتيجيات قياس وضبط مخاطر الأعمال على جودة الاداء المهني للمراجع**. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، (2005).
- 13- لجنة معايير المراجعة السعودية، **معيار مخاطر المراجعة الأهمية النسبية**، الرياض، (2000).
- 14- لطفي، أمين السيد، (2003)، **الأهمية النسبية والمخاطر والمعاينة في المراجعة**، ط1، القاهرة، دور المكتبات الكبرى للنشر والتوزيع.
- 15- لطفي، أمين السيد، **تحسين دقة أحكام المراجعين لأغراض تقييم مخاطر وجود الغش في التقارير المالية باستخدام وسائل دعم القرار**. مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول. 228، (2008).
- 16- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، (2000).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), **Audit risk and Materiality in Conducting an audit**, Statement on Auditing Standards 47, AICPA, New York, NY, (2003). 2-46.
- 2- Ansah, S.O., Moyes, G.D., Oyelere, P.B., and Hay, D., **An Empirical Analysis of the Likelihood of Detecting Fraud in New Zealand**, Managerial Auditing Journal, Vol. 17, No. 4, (2002). 192-204.
- 3- Arens, A., Elder, R., Beasley, M., **Auditing and Assurance Services: An integrated Approach**. 11th, Pearson Prentice Hall, (2006).
- 4- Arens, A., Elder, R., Beasley, **Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach**. 14th, Prentice Hall, Harlow, England, (2012).
- 5- Asare, S. and Wright, A., **The Effectiveness of Alternative Risk Assessment and Program Planning Tools in a Fraud Setting**, Contemporary Accounting Research, (2004). 325-352.
- 6- Blay, A, Kizirian, T., Sneathen, D., **Evidential Effort And Risk Assessment In Auditing**. Journal of Business & Economics Research, Vol. 6, NO. 9, (2008). 39-52.
- 7- DeZoort, T., Paul, H., and Mark T., **Accountability and auditors' materiality judgments: The effects of differential pressure strength on conservatism**. variability, and effort, Accounting, Organizations and Society, Vol.31, No.4-5, (2006). 373-390.

- 8- Hajihaa, Z, **Application of Delphi method for determining the affecting factors upon audit risk model**. Management Science Letters, Vol.2, NO.1, (2012). 379-390.
- 9- Houston, W., the effects of fee pressure and client risk on audit seniors, time budget decisions, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, Vol.18 No, 2, (1999). 70-86.
- 10- IFAC, International Standard on Auditing, ISA, No. 200, **Objective and General Principles Governing an Audit of Financial Statement**, New York, (2007). 17-18.
- 11- Knechel, W., et al, **Auditing: Assurance and Risk**. 3th, Thomson South-Western. Canada, (2007).
- 12- Matarneh, G., **The commitment of Jordanian auditors to assess audit risks**. International Journal of Business and Management, Vol. 6, NO.11, (2011). 267-274.
- 13- Messier, J. and William F., **Auditing & Assurance Services: A Systematic Approach**, McGraw-Hill Companies, (2000).
- 14- Michael A., Gerard, B., Alexander K., and Miklos A., **Continuous monitoring of business process controls: A pilot implementation of a continuous auditing system at Siemens**, International Journal of Accounting Information Systems, Vo.7, No. 2, (2006). 137-161.
- 15- Michael, Power, **Business risk auditing – Debating the history of its present Accounting**, Organizations and Society, Vol.32, No. 1-2, (2007). 1-4.
- 16- Ruddock, C., **Non-Audit Services and Earnings Conservatism: Is auditor Independence Impaired?**, Working Paper, University of technology-Sydney, (1999). 1-25.
- 17- Shelton, S. W., O. R. Whittington, and D. Landsittel, **Auditing Firms Fraud Risk Assessment Practices**, Accounting Horizons, Vol.15, No.1, (2001). 19-32.